

## قياس مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في مصارف دولة الإمارات العربية المتحدة والعوامل المؤثرة في ذلك

د. إيهاب نظمي & د. طارق مبيضين  
جامعة أبو ظبي - فرع العين  
الإمارات العربية المتحدة  
جامعة الزرقاء  
الأردن

### المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال والعوامل المؤثرة في ذلك، وتشكل مجتمع الدراسة من مدراء التدقيق الداخلي في المصارف الاماراتية. ونظراً لأن عدد مديري تدقيق الحسابات في البنوك قليل فان الباحث قاما باعتماد كامل مجتمع الدراسة كعينة. وتم تحليل البيانات التي تم تجميعها بواسطة حزمة البرامج الإحصائية (Spss). وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الاماراتية لا تقوم بعقد دورات للمدققين الداخليين العاملين لديها حول مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وهذا بدوره يؤدي الى عدم وضوح هذا المفهوم مما ينعكس بشكل سلبي على تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الاعمال، كما أثبتت عينة الدراسة أن البنوك الاماراتية تتوافر لديها التكنولوجيا اللازمة لتطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وأن التطور التكنولوجي لا يعيق تطبيق هذا المفهوم، وأن تكلفة تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الاعمال مرتفعة وهذا ما يدفع البنوك الى تجنب تطبيق هذا المفهوم، الا أنه ومن وجهة نظر العينة فان لهذه التكلفة ما يبرها، كما أنه لا تتوفر لدى العاملين في مجال التدقيق في البنوك الاماراتية المهارات اللازمة لتطبيق مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وهذا يعتبر أحد المعوقات التي تمنع تطبيق مثل هذا المفهوم . وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تقوم البنوك الاماراتية بعقد الدورات اللازمة من أجل ترسيخ مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، ومعرفة عناصره ومكوناته، والمتطلبات اللازمة لتطبيق هذا المفهوم. ويجب على البنوك الاماراتية أن تعمل على استغلال التكنولوجيا المتاحة لديها أفضل استغلال واستخدام هذه الامكانيات بما يعود عليها بأقصى منفعة، واستخدامها من أجل تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال. وبضرورة أن ترسخ لدى البنوك الاماراتية ثقافة الاستثمار في الموارد، وأن يكون لها نظرة مستقبلية بحيث تستوعب هذه البنوك أن ما قد تعتبره تكلفة غارقة في الوقت الحالي قد يعود عليها بأقصى المنافع في المستقبل القريب. ويجب على البنوك الاماراتية أن تعمل على تسليح مدققها بكل المهارات التي تساعد على تطبيق استراتيجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال بشكل يعود بالمنفعة على مؤسساتهم، ويقلل من المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي. وضرورة إجراء دراسات جديدة تعمل على تحديد كل المعوقات التي تحد من تطبيق استراتيجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، واقتراح أفضل الحلول من أجل تذليل هذه الصعوبات.

### Abstract

This study aimed to identify the extent of the application of the internal audit based on business risk and the factors influencing it, and constitute a community study of managers of internal audit in the UAE banks, and because the small size of the community, the researcher adoption of the entire population of the study sample. Were analyzed data

collected by the software package Statistical (Spss). The study found that, the UAE banks do not hold sessions for internal auditors of their employees around the concept of audit based on business risk, and this in turn leads to a lack of clarity of this concept, which reflects negatively on the Application audit based on business risks, as demonstrated by the study sample that UAE banks have available the necessary technology for the application of audit based on business risk, and technological development does not hinder the application of this concept, and that the cost application audit based on business risks are high and this is what pushes banks to avoid the application of This concept, however, it is the view of the sample van this cost is justified, as it is not available to those working in the field of auditing in the UAE banks skills needed to apply the concept of audit based on business risk and this is one of the obstacles that prevent the application of such a concept.

The study recommends that the UAE banks of sessions necessary in order to establish the concept of audit based on business risk, and knowledge of its elements and its components, and the requirements for the application of this concept. UAE Banks should work to exploit the available technology the best exploitation and use of this potential, including back to the maximum benefit, and used for the application of risk-based audit business. And the need to take root in UAE banks culture of investment in resources, and have a look at the future to accommodate these banks may consider cost soaked in the moment may return to the maximum benefit in the near future.

The UAE banks should be working on arming their auditors all skills that will help them implement the audit strategy based on business risk to benefit of their institutions, and reduces the risks surrounding the banking business. In addition, the needs for new studies that identify all the obstacles that limit the application of audit strategy based on business risk, and propose the best solutions to overcome these difficulties.

## المقدمة

يسعى المفكرون والباحثون إلى تطوير العلوم بشكل عام والعلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل خاص وبصفة مستمرة، ومن ضمن هذه العلوم علم تدقيق الحسابات الذي ظهرت فيه مؤخرا بعض النظريات التي تهدف إلى زيادة فاعلية وكفاءة عملية التدقيق الداخلي والخارجي، ومن هذه النظريات التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وقد بدأت هذه النظرية تظهر في نهايات القرن العشرين (Bell et al,1997)، إلا أننا لم نلمس تطبيقاً لهذه النظرية لغاية الآن.

## أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة، من تزايد المخاطر التي تتعرض لها منشآت الأعمال، مما يؤثر على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وقد تطورت مهنة تدقيق الحسابات مع تطور منظمات الأعمال، ومن بين الأفكار التي ظهرت في مهنة تدقيق الحسابات كانت إستراتيجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، إلا أن هذه الإستراتيجية لم ترى النور ولم يتم تطبيقها في الإمارات لغاية الآن، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه الإستراتيجية .

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق البنوك الاماراتية التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الاعمال والعوامل المؤثرة في تطبيق ذلك. ومحاولة التغلب على هذه المعوقات للوصول الى امكانية تطبيق هذه المنهجية في الواقع العملي.

## مشكلة الدراسة

وعلى الرغم من التطورات المتلاحقة التي اتسمت بها الأساليب الإدارية في قطاعات الأعمال خلال العقود الماضية، إلا أن درجة تسارع وتطور آليات عمل هذه القطاعات، جعلت العديد من المؤسسات الهامة في العالم تتعرض لأزمات كبيرة، الأمر الذي وجه الأنظار وبحدده نحو دوائر المراجعة والتدقيق (الداخلية والخارجية)، وأدى إلى بروز التساؤل حول كيفية تقييم أعمال هذه المؤسسات الكبيرة وآليات عملها، ودفع إلى التساؤل حول مقدرة دوائر التدقيق المحاسبي على التنبؤ بهذه المشكلات بشكل مسبق، وهنا كانت بداية العمل على تطوير استراتيجيات تدقيق وامتلاك الأدوات التحليلية التي تمكنها من قراءة مختلف جوانب عمل المنشآت التي تقوم على تدقيق أعمالها، وأخذها بعين الاعتبار عند إعداد التقارير الخاصة بأدائها، وكانت هذه الأرضية التي قامت عليها فكرة التدقيق المبني على مخاطر الأعمال ( *Business Risks Auditing*)، إذ تشير هذه المعطيات الحديثة في التدقيق إلى ضرورة استخدام هذا المنهج إلى جانب المنهجيات الأخرى ويقف المدخل المهني التقليدي المتعارف عليه في التدقيق أمام أسئلة تتعلق بفعاليتته، وبقدرته على جعل المدقق مطمئناً لعدالة الرأي الذي يبيده في القوائم المالية

وكون المصارف تمثل عصب الحياة النقدي والمالي في أي بلد في العالم، باعتبارها الوسيط الأساسي في عمليات التجارة الدولية، كان لا بد من إنباء أهمية أكبر في تدقيق البيانات المالية لهذه المؤسسات، للتأكد من أن هذه البيانات أو القوائم تعبر بعدالة وصدق عن الوضع المالي والنقدي الحقيقي للمؤسسات. إن عملية التدقيق يجب أن تقوم بعملية تصفية للمخاطر التي تتعرض لها المنشآت، لتحديد ما ليس له علاقة بالقوائم المالية أو تأثير فيها، ومن ثم تحديد الخطر القائم، الذي له تأثير مادي على جعل القوائم المالية مضللة.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الإماراتي والتعرف على معوقات تطبيق هذه الإستراتيجية، استناداً إلى دراسة تقويمية لواقع ممارسات التدقيق الداخلي المتبعة في قطاع المصارف.

تتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في الإجابة عن السؤالين التاليين:

- 1- هل تطبق البنوك الإماراتية التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال؟
- 2- ماهي العوامل التي تؤثر في تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في البنوك الأردنية؟

## فرضيات الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، تم تصميم الفرضيات الصفرية الآتية:

**HO1:** لا تطبق البنوك الإماراتية أساليب التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال في تدقيق القوائم المالية فيما يتعلق بمخاطر البيئة الخارجية.

**HO2:** لا تستخدم البنوك الإماراتية أساليب التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال في تدقيق القوائم المالية فيما يتعلق بمخاطر العمليات .

**HO3:** لا تستخدم البنوك الإماراتية أساليب التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال في تدقيق القوائم المالية فيما يتعلق بمخاطر المعلومات

**HO4:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وبين تطبيق هذه المنهجية في البنوك الإماراتية.

**HO5:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطور التكنولوجي وبين تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في البنوك الإماراتية.

**HO6:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التكلفة وبين تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في البنوك الإماراتية.

**HO7:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر المهارات الفنية وبين تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في البنوك الإماراتية.

## منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فعلى صعيد البحث الوصفي تم إجراء المسح المكتبي للاطلاع على أهم ما توصل إليه الأدب النظري في مجال الدراسة وقد تم الرجوع إلى أهم الدراسات السابقة في هذا المجال والبحوث النظرية والعملية التي تشكل رافدا مهما لهذه الدراسة أما على صعيد الدراسة الميدانية فقد تم جمع البيانات بواسطة أداة الدراسة ( الاستبانة التي تم تطويرها لهذه الغاية وجرى تحليلها إحصائيا باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها.

## مجتمع وعينة الدراسة

يتشكل مجتمع الدراسة من مدراء التدقيق الداخلي في البنوك الإماراتية المحلية والبالغ عددها (23) بنك محلي، ونظراً لأن عدد مديري تدقيق الحسابات في البنوك قليل فإن الباحث سوف يقوم باعتماد كامل مجتمع الدراسة كعينة.

## مصادر جمع البيانات

**المصادر الثانوية:** وتشمل الكتب والدراسات السابقة والدوريات التي درست هذا الموضوع وذلك باللغتين العربية والإنجليزية.

**المصادر الأولية:** من خلال تصميم استبانة و توزيعها على العينة من أجل الحصول على البيانات المطلوبة للبحث العلمي.

### أداة الدراسة:

يهدف تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم تصميم استبانة تتضمن أسئلة ذات علاقة بقياس التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال و العوامل المؤثرة في ذلك، الى جانب أسئلة تتعلق بصفات أفراد العينة الشخصية والاجتماعية.

### الاجراءات الإحصائية:

من أجل تحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الاجراءات الإحصائية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 11.0)، وتم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيعات التكرارية بالإضافة إلى اختبار one sample t-test.

### الدراسات السابقة

1- دراسة (الجبالي ونظمي، 2007) بعنوان " قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني " تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني، وتشكل مجتمع الدراسة من مدراء التدقيق الداخلي في المصارف الأردنية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى إن مفهوم التدقيق التقليدي لم يعد كافياً لتلبية حاجات منشآت الأعمال بشكل عام والمنشآت المصرفية بشكل خاص، وإن منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال والذي يستخدم في العديد من دول العالم المتقدم خاصة في السنوات الأخيرة يعد ملائماً لعمل هذه المنشآت، كذلك لا يستخدم مدققي الحسابات الداخليين منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في التدقيق على المصارف الأردنية فيما يتعلق بمخاطر البيئة الخارجية ومخاطر العمليات التشغيلية

2- دراسة (Knechel 2004)، بعنوان: "The Business Risk Auditing Origins Challenges and the Role of Research"

تناولت هذه الدراسة التطورات الجذرية التي حدثت خلال العقد الماضي (عقد التسعينات) في مجال التدقيق، والتي قادت إلى ممارسات مختلفة عن الممارسات التقليدية، وذلك نتيجة للزيادة السريعة في تطور تقنية المعلومات وبالتالي تعميق العولمة (Globalization)، إضافة إلى زيادة اهتمام المساهمين والضعغوط التي تعرضت لها مهنة تدقيق الحسابات خلال العقد المذكور، وهدفت هذه الدراسة إلى: تحليل دور القوى والأحداث

الضاغطة على مهنة تدقيق الحسابات خلال عقد التسعينات، ومناقشة التحديات التي تنتظر مدققي الحسابات في المستقبل، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: شكلت المنشآت قيد التدقيق إضافة إلى المساهمين والمصدقية أمام المجتمع أهم مصادر الضغوط على مهنة تدقيق الحسابات في عقد التسعينات، من أبرز التحديات التي تنتظر مدققي الحسابات في المستقبل، اتساع نطاق الموضوعات التي يتناولها التدقيق، إضافة إلى زيادة اهتمام المجتمع بمختلف مؤسساته بنتائج أعمال المدققين.

3- دراسة (Lemon et al. 2000) بعنوان: "Developments in the Audit

### "Methodologies of Large Accounting Firms"

بينت هذه الدراسة منهجيات التدقيق التي تطبق في مؤسسات التدقيق المحاسبي الكبرى في ثلاثة دول متقدمة في مجال تدقيق الحسابات وهي (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة) وقد هدفت إلى: توثيق تلك التغيرات والتطورات التي شهدتها أساليب التدقيق في شركات المحاسبة الرئيسية خلال السنوات الأخيرة، ووضع أسس تدقيق يمكن الانطلاق منها بحيث تنعكس فيها الأساليب الجديدة التي تؤكد على تحليل مخاطر الأعمال، والتعرف على الدوافع والضغوط ذات الأثر في الدفع باتجاه التغيير في أساليب التدقيق، وتقديم معلومات تتعلق بتأثير التغيرات في أسلوب التدقيق على طبيعة الإجراءات المستخدمة في مهمات التدقيق Audit Engagements وتحديد مدى تلك الإجراءات، والنظر في التأثيرات المحتملة للتغيرات الحاصلة في أساليب التدقيق التي تستخدمها الشركات الداخلة في العينة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط في الأساليب المستخدمة في البلدان الثلاثة قيد الدراسة، سواء من حيث تصميم أسلوب التدقيق وأسلوب التدقيق نفسه، ووجدت هذه الدراسة أن الشركات في الدول الثلاث تتوافق في الأغراض العامة حين تحاول تلك الشركات استخدام مبادئ التجديد التي شهدتها أساليب التدقيق في السنوات القليلة الماضية، وبالتحديد فيما يتعلق بمخاطر الأعمال، وتم النظر إلى الدراسات في الدول الثلاث في إطار واحد، وقدم التقرير بناءً على ذلك بالإضافة إلى النتائج العامة التي تشترك فيها الدول الثلاث، تقارير خاصة بكل دولة، دون الخوض في النتائج التفصيلية لكل دولة على حدة.

ما يميز الدراسة عن غيرها من الدراسات :

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ ما يلي :

- 1- ان الدراسات السابقة تناولت مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال .
- 2- بعض الدراسات السابقة ركزت على قياس مدى تطبيق هذه المنهجية سواء كان ذلك في عملية التدقيق الداخلي أو الخارجي.

لقد حاولت هذه الدراسة أن تأخذ منحى جديد في التركيز على العوامل التي تعيق تطبيق هذه

المنهجية في التدقيق الداخلي في البنوك الاماراتية. وقد استفاد الباحث الكثير من الدراسات السابقة واسترشد بها عند وضع أداة القياس لهذه الدراسة.

## الإطار النظري

### مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

على الرغم من اختلاف طبيعة أعمال المنشآت وتفاوتها، فإن مخاطر الأعمال تتحدد في هذه المنشآت بشكل متشابه إلى حد ما، باعتبار أن الأسباب التي تعمل على منع المنشأة من تحقيق أهدافها متشابهة، وهذه المخاطر تكمن في بيئة الأعمال والعمليات التشغيلية والمراقبة. الأمر الذي يتطلب من المدقق أن يدرك ويتفهم عمل المنشأة، وذلك في إطار أوسع من الموضوعات التقليدية، بمعنى أن على المدقق أن يقوم بعمليات تحليل وتقييم لطبيعية العمليات التشغيلية للمنشأة للوصول إلى استنتاجات واستخلاصات تتعلق بفعالية واستمرارية هذه العمليات التشغيلية وذلك من خلال استخدام العديد من الأساليب والتقنيات. (Power, 2000 & Lemon et. al., 2000, P. 16).

ولفهم طبيعة مخاطر الأعمال بشكل وافٍ، لابد من تقديم عرض لمفهوم المخاطر بشكل عام، وفيما يلي عرض لأهم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم:

- قدمت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر التابعة لهيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (Financial Services Roundtable) تعريفاً للمخاطر على الشكل التالي:

(The Financial Service Roundtable, 1999, P.5)

"احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرة المصرف على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى".

وقدم معهد المدققين الداخليين الأمريكيين (Institute of Internal Auditor) تعريفاً للمخاطر كما يلي: (David Mc Namee, 1998, PP 7-9) "هو مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً، فإذا كان الأثر سلبياً، يطلق عليه خطر/ تهديد (Threat/Risk) وإذا كان إيجابياً يطلق عليه فرص (Opportunities).

وهناك تعريف آخر قدمه (Bahadur) يشير إلى أن المخاطر مفهوم يستخدم للتعبير عن حالة عدم التأكد (Uncertainty) حول الأحداث أو النتائج ذات الأثر المادي على أهداف المنشأة. (Gary and Bahdur, 2002)، إن منهجية التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال، تعتمد على القناة التي تشير إلى أن فعالية التدقيق تزداد من خلال الفهم المتأني لأهداف المؤسسة قيد التدقيق، لأن

المخاطر يمكن أن تحول دون أن يتم تحقيق هذه الأهداف يتبع ذلك الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الأعمال، حيث أن مناهج التدقيق تقوم بعملية تصفيه لهذه المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على القوائم المالية قيد التدقيق لتقليل أخطاء إعداد القوائم المالية. (Lev, Zarowin, 1999, PP: 353-385) (Willoughby & wood, 1993, P42، 385)

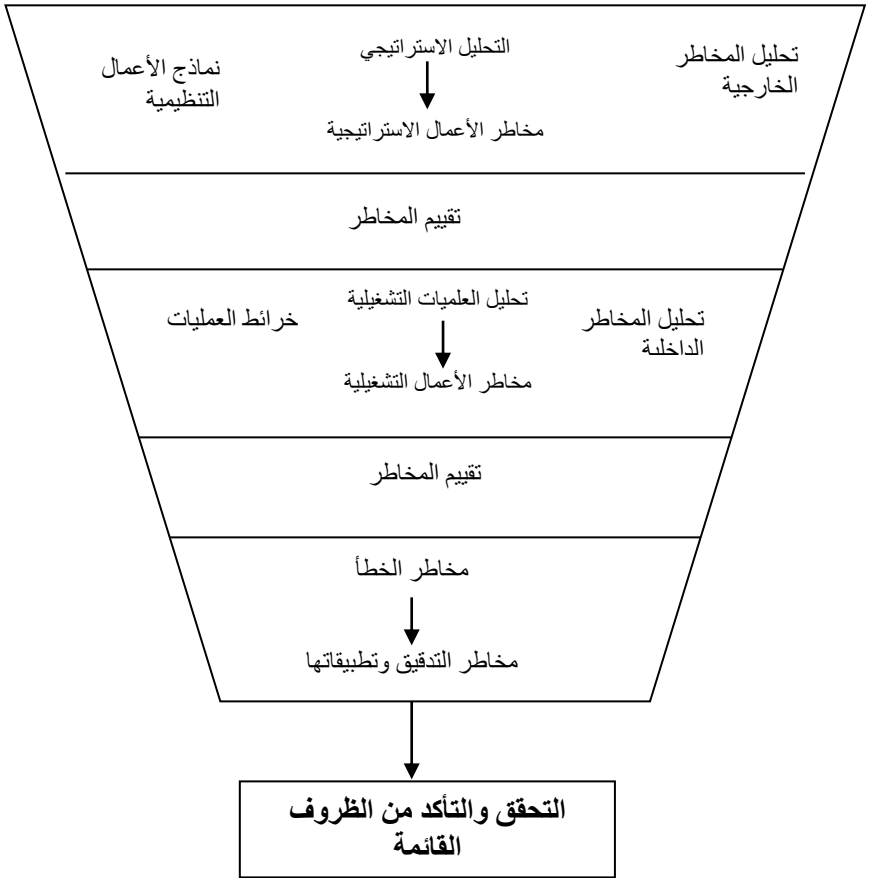
لقد تم اقتراح طريقة للتدقيق قائمة على مخاطر الأعمال تدعى (من أعلى إلى أسفل) (Top- Down)، تبدأ من عمليات المنشأة وتنتهي في القوائم المالية، وتشمل فعالية التدقيق، وخدمات الزبائن والتحكم بشكل أفضل في عمليات المنشأة وملاءمتها مع المتطلبات على المستوى الدولي. ويركز هذا المنهج على توجيه الجهود التدقيقية على النقاط (المناطق) التي تتواجد فيها المخاطر الهامة غير المسيطر عليها. أما الأخطار الهامة غير المكتشفة والمتبقية فيتم تحديدها من خلال الرؤية الشمولية للمنشأة قيد التدقيق، والتي تشمل بناء نموذج ذهني لعمليات المنشأة يغطي مختلف عناصرها، والاستراتيجيات التي يتم تطبيقها لتحقيق أهدافها. (Messier, Bil et al.,2000, P. 39) (2003,P.70،

هناك نقطتان هامتان ذوات علاقة بعملية فحص المنشأة وفق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، تتمثل الأولى في أن على المدققين أن يحددوا ويفهموا أساليب الرقابة الإستراتيجية الإدارية، حيث تشمل أساليب الرقابة الإستراتيجية الإدارية مختلف الأهداف والخطط الأساسية المستقبلية للمنشأة قيد التدقيق، والعمليات التشغيلية والتحالفات (الائتلافات) مع منشآت أخرى يتم استخدامها لإدارة المخاطر الإستراتيجية الهامة والحرجة. أما النقطة الثانية فتتمثل في أن على المدققين ومن خلال اختيارهم لعمليات الرقابة على المخاطر ضمن العمليات التشغيلية الهامة والحرجة، عليهم أن يقدروا نوع وحجم مخاطر الأعمال المتبقية (التي لم يتم اكتشافها) والتي يمكن أن تؤثر على دقة وعدالة القوائم المالية. (Elliott,1994,P.77، Knechel, et.al.,2001 P 193)

إن منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال (BRA)، وفق النموذج من الأعلى إلى الأسفل (Top- Down Model)، (شكل: 1) يتم تطبيقها كما يلي: (Ballou, & Heitgor, 2002, P. 53) (Wright, 1997,P. 280)

شكل رقم (1): يوضح نموذج منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال





### تحليل النتائج

سيتم في هذا الجزء استعراض النتائج التي تم التوصل إليها من عمليات التحليل الإحصائي، حيث تم توزيع (23) استبانة على جميع عينة الدراسة وتم استرجاع (17) استبانة أي أن نسبة الاستجابة بلغت (73.913%).

### خصائص عينة الدراسة

**التحصيل العلمي:** بلغ عدد مدرء التدقيق الذين يحملون شهادة البكالوريوس (13) يشكلون ما نسبته (76.47%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد مدرء التدقيق الذين يحملون شهادة الماجستير (4) يشكلون ما نسبته (23.53%) من مجموع العينة الكلي.

**سنوات الخبرة العملية في التدقيق:** بلغ عدد مدرء التدقيق الذين تقل خبراتهم العملية في التدقيق عن (5) سنوات (اثنان) يشكلان ما نسبته (11.764%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد مدرء التدقيق الذين تتراوح خبراتهم في مجال التدقيق بين (5- أقل من 10) سنوات (3) يشكلون ما

نسبته (17.647%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد مدراء التدقيق الذين تتراوح خبراتهم العملية في مجال التدقيق (أكثر من 10 سنوات) (12) يشكلون ما نسبته (70.588%) من مجموع العينة الكلي.

### عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

**الفرضية الأولى:** لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف إجابات العينة نحو الفقرات أدناه:

**جدول (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للظروف الخارجية التي يأخذها المدقق الداخلي بعين الاعتبار عند إجراء عملية التدقيق**

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	حدوث تغييرات مفاجئة في السياسات النقدية يمكن أن تؤثر على سير عمليات المصرف (البنك)	3.79	0.390
6	تغييرات مفاجئة في السياسات المالية يمكن ان تؤثر على سير عمليات المصرف (البنك) قيد التدقيق	2.83	0.429
5	حدوث تغييرات مفاجئة في القوانين والأنظمة التي تنظم عمل المصرف (البنك) الذي يتم تدقيق أعماله	2.64	0.427
8	نشوء تغييرات مفاجئة في السياسات التجارية، والتي يمكن ان تؤثر على سير عمليات المصرف (البنك)	2.42	0.403
4	حدوث حروب ونزاعات يمكن ان تؤثر على أعمال المصرف (البنك).	1.79	0.501
3	نشوب نزاعات سياسية مع الدول الأخرى التي ترتبط مع المصرف (البنك) قيد التدقيق بعلاقات اقتصادية	0.95	0.427
2	اضطرابات أمنية يمكن ان تؤثر على إهمال المصرف (البنك).	0.86	0.448
1	حدوث كوارث طبيعية، يمكن أن تؤثر على أعمال المصرف (البنك) الذي يتم تدقيق أعماله.	0.63	0.616
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>1.98875</b>	<b>0.54</b>

يتضح من الجدول (1) الذي يمثل الظروف الخارجية التي يأخذها المدقق الداخلي بعين الاعتبار عند إجراء عملية التدقيق أن الفقرة رقم (7) التي تنص على (حدوث تغييرات مفاجئة في السياسات النقدية يمكن أن تؤثر على سير عمليات المصرف (البنك) قد حازت على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي مقدارها (3.79) بانحراف معياري (0.73) وبذلك فإن المدقق يأخذ بعين الاعتبار حدوث تغييرات مفاجئة في السياسات النقدية التي يمكن أن تؤثر على سير عمليات المصرف (البنك) عند إجراء عملية التدقيق، في حين حازت الفقرة رقم (1) والتي تنص على (حدوث كوارث طبيعية، يمكن أن تؤثر على أعمال المصرف (البنك) الذي يتم تدقيق أعماله) على أدنى قيمة للمتوسط الحسابي مقدارها (0.63) بانحراف معياري (1.00)، وبذلك فإن المدقق لا

يأخذ بعين الاعتبار حدوث الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تؤثر على أعمال المصرف الذي يتم تدقيق أعماله عند إجراء عملية التدقيق، وحازت الدرجة الكلية على متوسط حسابي (1.98875) بانحراف معياري (0.54)، الأمر الذي يشير إلى أن المدققين الداخليين لا يستخدمون أساليب التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال فيما يتعلق بمخاطر البيئة الخارجية، بذلك فإننا نقبل الفرضية العدمية الأولى لهذه الدراسة.

### الفرضية الثانية :

جدول ( 2 ) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعمليات التشغيلية التي يأخذها المدقق

#### الداخلي بعين الاعتبار عند إجراء عملية التدقيق

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
9	حدوث تغييرات مفاجئة في موارد المصرف (البنك)، يمكن أن تؤثر على سير عملياته	3.63	0.274
14	التغيرات في جودة بعض الموارد التي تعتمد عليها في تسيير عملياتها التشغيلية.	1.82	0.141
10	التعرض لحوادث غير قانونية (سرقة، سطو، اختلاس).	1.43	0.418
13	التغيرات المفاجئة التي يمكن أن تحدث في درجة رضا وولاء العملاء (زبائن المصرف)	1.22	0.380
12	التغييرات المفاجئة في سمعة المصرف (البنك)	1.08	0.389
11	فقدان المصرف للكفاءات البشرية المتميزة	0.82	0.490
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>1.67</b>	<b>0.44</b>

يتضح من الجدول (2) الذي يمثل العمليات التشغيلية التي يأخذها المدقق الداخلي بعين الاعتبار عند إجراء عملية التدقيق أن الفقرة رقم (9) التي تنص على (حدوث تغييرات مفاجئة في موارد المصرف (البنك)، يمكن أن تؤثر على سير عملياته) قد حازت على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي مقدارها (3.63) بانحراف معياري (0.96) وبذلك فإن المدقق يأخذ بعين الاعتبار حدوث تغييرات مفاجئة في موارد المصرف (البنك)، يمكن أن تؤثر على سير عملياته، في حين حازت الفقرة رقم (11) والتي تنص على (فقدان المصرف للكفاءات البشرية المتميزة) حازت على أدنى قيمة للمتوسط الحسابي مقدارها (0.82) بانحراف معياري (0.71)، وحازت الدرجة الكلية على متوسط حسابي (1.76) بانحراف معياري (0.88). الأمر الذي يشير إلى أن المدققين الداخليين لا يستخدمون أساليب التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال فيما يتعلق بمخاطر العمليات، أي أننا نقبل الفرضية العدمية الثانية.

### الفرضية الثالثة :

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للقضايا المتعلقة بالمعلومات التي يأخذها المدقق

#### الداخلي بعين الاعتبار عند إجراء عملية التدقيق

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
17	درجة دقة البيانات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات	4.26	0.699
16	درجة مصداقية البيانات المتعلقة بأعمال المصرف (البنك)	4.26	0.804
20	فاعلية نظم المعلومات الإدارية المستخدمة في تسيير عمليات المصرف (البنك)	3.95	0.930
19	درجة فاعلية نظم الاتصال المستخدمة لتسيير عمليات المصرف (البنك)	3.95	0.837
18	درجة فاعلية نظم الاتصال المستخدمة لتسيير عمليات المصرف (البنك).	3.89	0.669
15	إطلاع الموظفين غير المصرح لهم على معلومات محددة.	3.89	0.645
	<b>الدرجة الكلية</b>	<b>4.04</b>	<b>0.66</b>

يتضح من الجدول (3) الذي يمثل القضايا المتعلقة بالمعلومات التي يأخذها المدقق الداخلي بعين الاعتبار عند إجراء عملية التدقيق، أن الفقرة رقم (17) التي تنص على (درجة دقة البيانات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات) قد حازت على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي مقدارها (4.26) بانحراف معياري (0.65) وبذلك فإن المدقق يأخذ بعين الاعتبار درجة دقة البيانات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات عند إجراء عملية التدقيق، في حين حازت الفقرة رقم (15) والتي تنص على (إطلاع الموظفين غير المصرح لهم على معلومات محددة) حازت على أدنى قيمة للمتوسط الحسابي مقدارها (3.89) بانحراف معياري (0.74) وبذلك فإن المدقق يأخذ بعين الاعتبار إطلاع الموظفين غير المصرح لهم على معلومات محددة عند إجراء عملية التدقيق، وحازت الدرجة الكلية على متوسط حسابي (4.04) بانحراف معياري (0.31). الأمر الذي يشير إلى أن المدققين الداخليين يستخدمون أساليب التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال فيما يتعلق بمخاطر المعلومات وبذلك فإننا نرفض العدمية الثالث في هذه الدراسة.

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة استخدام المدققين الداخليين في

#### القطاع المصرفي الأردني للتدقيق القائم على مخاطر الأعمال

النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الظروف الخارجية	1.98875	0.54
العمليات التشغيلية	1.67	0.44
المعلومات	4.04	0.66
<b>الدرجة الكلية</b>	<b>2.566</b>	<b>0.547</b>

يتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي لدرجة تطبيق المدققين الداخليين لمنهجية التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال في المصارف (البنوك) الأردنية بلغت (2.566) الأمر الذي يشير إلى أن المصارف الاماراتية لا تستخدم منهجية التدقيق الداخلي القائمة على مخاطر الأعمال. الفرضيات من الرابعة الى السابعة :

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

رقم الفقرة	الفقرات	وسط حسابي	الانحراف المعياري
21	يعقد البنك دورات كافية للمدققين الداخليين تتعلق بمفهوم التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال.	2.3641	1.34666
22	يتسم مفهوم التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال بالوضوح بالنسبة للمدققين الداخليين العاملين في البنك .	1.9842	0.99934
23	مكونات التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال واضحة وسهلة الفهم .	3.8417	1.34272
24	يحتاج تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال الى تكنولوجيا خاصة .	2.5183	1.16155
25	التكنولوجيا المطبقة حالياً في البنك كافية من أجل تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال .	3.9148	1.38921
26	التطور التكنولوجي المستمر يعتبر عائق في طريق تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال .	1.8502	1.2851
27	تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يحتاج الى تكاليف مرتفعة .	3.7625	1.31485
28	وفقاً لمبدأ المنفعة والكلفة فان تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يعتبر غير مجدي من الناحية الاقتصادية .	3.5357	1.20130
29	ارتفاع تكلفة تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال تعتبر من معوقات تطبيق هذه الاستراتيجية .	4.2759	1.35693
30	يقوم البنك بتدريب وتأهيل المدققين الداخليين وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال	1.7208	1.13797
31	تتوافر لدى المدققين العاملين في البنك كافة المهارات اللازمة من أجل تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال .	2.4093	1.11744
32	عدم توافر المهارات اللازمة لدى المدققين العاملين في البنك هو الذي يدفع البنك الى عدم تطبيق هذه الاستراتيجية .	3.9836	1.29048

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي :

1- الفقرات من (21-23) والمتعلقة بوضوح مفهوم التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال، جاءت اجابات عينة الدراسة لتؤكد عدم وضوح هذا المفهوم، وذلك على الرغم من تأكيد عينة الدراسة على سهولة فهم مكونات هذا المفهوم ووضوحها، الا أن عينة الدراسة أرجعت السبب في ذلك الى عدم قيام ادارة البنك بعقد دورات كافية للمدققين الداخليين تتعلق بمفهوم التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال.

2- الفقرات من (24-26) والتي تتناول التطور التكنولوجي بينت اجابات عينة الدراسة ان تطبيق هذا المفهوم لا يحتاج الى تكنولوجيا خاصة وان التكنولوجيا الموجودة حالياً تكفي لتطبيق هذا المفهوم، وعليه فان التطور التكنولوجي لا يعيق تطبيق هذا المفهوم.

3- الفقرات من (27-29) تبين من وجهة نظر عينة الدراسة ان تطبيق هذا المفهوم يتطلب تكاليف مرتفعة، الا أن المنافع التي سيحصل عليها البنك من تطبيق هذا المفهوم تبرر مثل هذه التكاليف، ورأت عينة الدراسة أن ارتفاع التكاليف يعتبر من أسباب عدم تطبيق هذا المفهوم .

4- الفقرات من (30-32) والخاصة بتوافر المهارات الفنية أشارت اجابات عينة الدراسة الى عدم توافر هذه المهارات لدى المدققين العاملين في البنك، كما أن البنك لا يقوم بتاهيلهم وتدريبهم، وهذا بدوره يعيق تطبيق هذا المفهوم في البنك .

**اختبار الثبات:** لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس حيث بلغت قيمة  $a=0.8273$  وهي نسبة جيدة كونها أعلى من النسبة المقبولة 60% مما يطمئن الباحثين على ثبات أداة القياس التي استخدمهاها.

**الفرضية الرابعة : HO:** لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين وضوح مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وبين تطبيق هذه المنهجية في البنوك الاماراتية.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

نتيجة الفرضية العدمية HO	T SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.192	1.34	3.7409

تم اختبار هذه الفرضية عن طريق استخدام (One Sample T-Test) والذي من خلاله ظهرت النتائج في الجدول السابق وحسب هذه النتائج التي تشير إلى أن قيمة (T المحسوبة= 3.7409) أي أنها أكبر من قيمتها الجدولية (T الجدولية= 1.34) وعليه نرفض الفرضية العدمية HO، حيث أن قاعدة القرار نرفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ونقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي فإننا هنا نرفض الفرضية العدمية (HO).

**الفرضية الخامسة : HO:** لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التطور التكنولوجي وبين تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في البنوك الاماراتية.

**جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية الخامسة**

نتيجة الفرضية العدمية HO	T SIG	T الجدولية	T المحسوبة
قبول	0.14	2.0518	1.9265

تم اختبار هذه الفرضية عن طريق استخدام (One Sample T-Test) والذي من خلاله ظهرت النتائج في الجدول السابق وحسب هذه النتائج التي تشير إلى أن قيمة (T المحسوبة= 1.9265) أي أنها أقل من قيمتها الجدولية (T الجدولية = 2.0518) أذن تقبل الفرضية العدمية HO، حيث أن قاعدة القرار نرفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ونقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي فإننا هنا نرفض الفرضية العدمية (HO).

**الفرضية السادسة : HO:** لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التكلفة وبين تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في البنوك الاماراتية.

**جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية السادسة**

نتيجة الفرضية العدمية HO	T SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.00	2.0518	3.827

تم اختبار هذه الفرضية عن طريق استخدام (One Sample T-Test) والذي من خلاله ظهرت النتائج في الجدول السابق وحسب هذه النتائج التي تشير إلى أن قيمة (T المحسوبة= 3.827) أي أنها أكبر من قيمتها الجدولية (T الجدولية = 2.0518) أذن نرفض الفرضية العدمية HO، حيث أن قاعدة القرار نرفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ونقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي فإننا هنا نرفض الفرضية العدمية (HO).

**الفرضية السابعة : HO:** لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توافر المهارات الفنية وبين تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في البنوك الاماراتية.

### جدول رقم ( 9 ) نتائج اختبار الفرضية السابعة

نتيجة الفرضية العدمية HO	T SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.136	2.0518	4.54

تم اختبار هذه الفرضية عن طريق استخدام (One Sample T-Test) والذي من خلاله ظهرت النتائج في الجدول السابق وحسب هذه النتائج التي تشير إلى أن قيمة (T المحسوبة = 4.54) أي أنها أكبر من قيمتها الجدولية (T الجدولية = 2.0518) وعليه نرفض الفرضية العدمية HO، حيث أن قاعدة القرار نرفض الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، ونقبل الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية وبالتالي فإننا هنا نرفض الفرضية العدمية (HO).

### النتائج والتوصيات

النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا تقوم البنوك الإماراتية بعقد دورات للمدققين الداخليين العاملين لديها حول مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم وضوح هذا المفهوم مما ينعكس بشكل سلبي على تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال .
- أثبتت عينة الدراسة البنوك الإماراتية تتوافر لديها التكنولوجيا اللازمة لتطبيق التدقيق القائم على مخاطر التكنولوجيا، وأن التطور التكنولوجي لا يعيق تطبيق هذا المفهوم.
- تعتبر تكلفة تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال مرتفعة وهذا ما يدفع البنوك إلى تجنب تطبيق هذا المفهوم، إلا أنه ومن وجهة نظر العينة فإن لهذه التكلفة ما يبررها.
- لا تتوفر لدى العاملين في مجال التدقيق في البنوك الإماراتية المهارات اللازمة لتطبيق مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وهذا يعتبر أحد المعوقات التي تمنع تطبيق مثل هذا المفهوم .

### التوصيات

من خلال نتائج الدراسة يقدم الباحث مجموعة من التوصيات والتي نأمل أن تؤخذ بالاعتبار من قبل البنوك الإماراتية وتساهم في تطبيق إستراتيجية التدقيق القائمة على مخاطر الأعمال، و من هذه التوصيات:

- 1- ضرورة أن تقوم البنوك الإماراتية بعقد الدورات اللازمة من أجل ترسيخ مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، ومعرفة عناصره ومكوناته، والمتطلبات اللازمة لتطبيق هذا المفهوم.



- 2- يجب على البنوك الإماراتية أن تعمل على استغلال التكنولوجيا المتاحة لديها أفضل استغلال واستخدام هذه الإمكانيات بما يعود عليها بأقصى منفعة، واستخدامها من أجل تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.
- 3- ضرورة أن تترسخ لدى البنوك الإماراتية ثقافة الاستثمار في الموارد، وأن يكون لها نظرة مستقبلية بحيث تستوعب هذه البنوك أن ما قد تعتبره تكلفة غارقة في الوقت الحالي قد يعود عليها بأقصى المنافع في المستقبل القريب.
- 4- يجب على البنوك الإماراتية أن تعمل على تسليح مدققيها بكل المهارات التي تساعدهم على تطبيق إستراتيجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال بشكل يعود بالمنفعة على مؤسساتهم، ويقلل من المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي .
- 5- ضرورة إجراء دراسات جديدة تعمل على تحديد كل المعوقات التي تحد من تطبيق إستراتيجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، واقتراح أفضل الحلول من أجل تذليل هذه الصعوبات .

## المراجع

### المراجع باللغة العربية

الجبالي، محمود، ونظمي، إيهاب، قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني، المجلة العربية للإدارة، القاهرة، 2007

### المراجع باللغة الإنجليزية

#### كتب انجليزية

- Kinney, R., (2000). **Information Quality Assurance and Internal Control for Management Decisions**, Irwin McGraw- Hill, Boston.
- Knechel, W. (2001). **Auditing and Risk**, Cincinnati, south western collage publishing. 2nd edition,
- David Mcnamee. N. (1998). **Business Risk Assessment**, IIA, USA.

#### مواقع الانترنت

- Gary, T (2002), Risk-Based Internal Auditing, available: <http://www.interop.com>
- Ballou, B., Heitger D., (2003). Incorporating the Dynamic Auditing Environment into Judgment and Decision Making Research available: <http://www.business.auburn.edu>
- -----, (2002) The Impact of Business Risk Auditing on Audit Judgment and Decision Making Research available <http://www.business.auburn.edu>
- Humphrey, C., Jones J., Khalifa R., Robson K., (2002). Business Risk Auditing and the Auditing Profession Status, Identity, and Fragmentation. Available: <http://www.idpm.man.ac.uk/crc/downloads/chumphrey.pdf>
- Knechel, R (2004). "The Business Risk Audit: Origins, Challenges and the Role of Research", University of Florida, available <http://www.lse.ac.uk/collections>.
- Kotchetova, N (2003), "An Analysis of Client's Strategy Content and Strategy Process: Impact on Risk Assessment and Audit planning", available: <http://www.lib.uwaterloo.ca/locations/umd.html>

#### تقارير:

- The Financial Services Roundtable, (1999), **Building principle in Risk Management for U.S. Commercial Bank**\_ Report of the Subcommittee and Working Group on Risk Management Principles, P.5.

#### مجلات:

- B. Lev, and P. Zarowin (1999). The Boundaries of Financial Reporting and how to External them, **Journal of Accounting Research**. 37 (Autumn) P.P. 353-385.
- Lemon, W, Tatum, K, Turley, S, (2000), Developments in the Audit Methodologies of large Accounting Firms, ABG Professional Information, UK, available <http://www.hermescat.lib.cbs.dk>
- Maclulich, k. (2003). "**In dependence in Audit Judgment: Adopting or Extrapolating-Risk Based-Audit?**" **An Exploratory Study**, available: [www.sml.hw.ac.uk/discussion/DP\\_2003.Pdf](http://www.sml.hw.ac.uk/discussion/DP_2003.Pdf).
- Messier, W. (2003). **Auditing and Assurance Services: A Systematic Approach**, 3rd edition, Irwin Mc Graw- Hill, Boston.

- Elliott ,R . (1994) The Future of Audits. **Journal of accountancy** 168 . 74-82
- Power, M. (2000), **The Auditing Implosion: Regulating Risk from the inside**, London, ICAEW.
- Willoughby, T., Wood, E. and Macinnon. G. (1993). The Effect of Prior Knowledge on an Immediate and Deleted Associative Learning Tasks Following Elaboration – Interrogation Contemporary, **Educational Physylog** 18. 36-46.
- Wright, A. and Wright- S. (1997). The effect of industry experience on hypothes generation and audit planning decisions. **Behavioral Research in Accounting** 9. 273 – 294.
- Bell,T. ,Marrs,F, ,Solomon, I. Thomas, H,. (1997), Auditing Organizations Through Strategic- System P. 1. available:

### ملحق (1)

#### استبانة

أختي المدققة، أخي المدقق ،،،،

هذه الاستبانة جزء من دراسة بعنوان " قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني "، وتسمى هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في مصارف دولة الإمارات العربية المتحدة والعوامل المؤثرة في ذلك " أملاً من حضراتكم المساهمة في إنجازها من خلال تقديم إجابات وآراء دقيقة على ما تتضمنها من أسئلة واستفسارات. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

#### الباحث

#### أولاً: الأسئلة الشخصية

1- الجنس:

أنثى

ذكر

2- التحصيل العلمي:

ماجستير

بكالوريوس

دبلوم

دكتوراه

3- سنوات الخبرة العملية في التدقيق .....

ملاحظة هامة : يهدف الجزء الأول من الاستبانة إلى قياس مدى تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال ولقياس ذلك فإن الأجزاء ثانيا وثالثا ورابعا الرجاء وضع درجة تطبيق مضمون الفقرة في الجزء المخصص لها على أن تنحصر ما بين الرقم (1) والرقم (5) بحيث يشير الرقم (1) إلى عدم تطبيق مضمون الفقرة والرقم (5) إلى أن الفقرة تطبق بشكل تفصيلي وكامل، وباقي الأرقام والمتمثلة في (2، 3، 4) هي عبارة عن درجات تطبيق مضمون الفقرة. أما الجزء الخامس من الاستبانة فهو مخصص لبحث العوامل التي تؤثر على عملية التطبيق لذلك تكون الإجابة عليها بموافق بشدة أو موافق أو محايد أو غير موافق أو غير موافق بشدة .

### ثانياً: الظروف الخارجية:

يأخذ المدقق الداخلي بعين الاعتبار الظروف الخارجية عند إجراء عملية التدقيق، والتي تشمل ما يلي:

الرقم	نص الفقرة	درجة تطبيقها
1.	حدوث كوارث طبيعية، يمكن أن تؤثر على أعمال المصرف (البنك) الذي يتم تدقيق أعماله .	
2.	اضطرابات أمنية يمكن أن تؤثر على أعمال المصرف (البنك).	
3.	نشوب نزاعات سياسية مع الدول الأخرى التي ترتبط مع المصرف ( البنك ) ( قيد التدقيق بعلاقات اقتصادية.	
4.	حدوث حروب ونزاعات يمكن أن تؤثر على أعمال المصرف (البنك).	
5.	حدوث تغييرات مفاجئة في القوانين والأنظمة التي تنظم عمل المصرف (البنك) الذي يتم تدقيق أعماله .	
6.	تغييرات مفاجئة في السياسات المالية يمكن أن تؤثر على سير عمليات المصرف (البنك) قيد التدقيق .	
7.	8. حدوث تغييرات مفاجئة في السياسات النقدية يمكن أن تؤثر على سير عمليات المصرف (البنك).	
9.	نشوء تغييرات مفاجئة في السياسات التجارية، والتي يمكن أن تؤثر على سير عمليات المصرف (البنك).	

**ثالثاً: العمليات التشغيلية .** يأخذ المدقق الداخلي بعين الاعتبار العمليات التشغيلية عند إجراء عملية

التدقيق والتي تتمثل فيما يلي :

الرقم	نص الفقرة	درجة تطبيقها
9.	حدوث تغييرات مفاجئة في موارد المصرف (البنك)، يمكن أن تؤثر على سير عملياته .	
10.	التعرض لحوادث غير قانونية (سرقة، سطو، اختلاس) .	
11.	فقدان المصرف للكفاءات البشرية المتميزة .	
12.	التغيرات المفاجئة في سمعة المصرف (البنك) .	
13.	التغيرات المفاجئة التي يمكن أن تحدث في درجة رضا وولاء العملاء (زبائن المصرف).	
14.	التغيرات في جودة بعض الموارد التي تعتمد عليها في تسيير عملياتها التشغيلية.	

**رابعاً: المعلومات .** يأخذ المدقق الداخلي القضايا المتعلقة بالمعلومات بعين الاعتبار عند قيامه بعملية

التدقيق من خلال الآتي:

الرقم	نص الفقرة	درجة تطبيقها
15.	إطلاع الموظفين غير المصرح لهم على معلومات محددة.	
16.	درجة مصداقية البيانات المتعلقة بأعمال المصرف (البنك).	
17.	درجة دقة البيانات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات.	
18.	درجة فاعلية نظم الاتصال المستخدمة لتسيير عمليات المصرف (البنك).	
19.	درجة فاعلية أساليب الوقاية والسلامة العامة مع أمن البيانات.	
20.	فاعلية نظم المعلومات الإدارية المستخدمة في تسيير عمليات المصرف (البنك).	

خامسا :

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق
21.	يعقد البنك دورات كافية للمدققين الداخليين تتعلق بمفهوم التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال.					
22.	يتسم مفهوم التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال بالوضوح بالنسبة للمدققين الداخليين العاملين في البنك .					
23.	مكونات التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال واضحة وسهلة الفهم .					
24.	يحتاج تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال الى تكنولوجيا خاصة .					
25.	التكنولوجيا المطبقة حاليا في البنك كافية من أجل تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال .					
26.	التطور التكنولوجي المستمر يعتبر عائق في طريق تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال .					
27.	تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال يحتاج الى تكاليف مرتفعة .					
28.	وفقا لمبدأ المنفعة والكلفة فان تطبيق التدقق القائم على مخاطر الأعمال يعتبر غير مجدي من الناحية الاقتصادية .					
29.	ارتفاع تكلفة تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال تعتبر من معوقات تطبيق هذه الاستراتيجية .					
30.	يقوم البنك بتدريب وتأهيل المدققين الداخليين وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال					
31.	تتوافر لدى المدققين العاملين في البنك كافة المهارات اللازمة من أجل تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال .					
32.	عدم توافر المهارات اللازمة لدى المدققين العاملين في البنك هو الذي يدفع البنك الى عدم تطبيق هذه الاستراتيجية .					